الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات —الفرص والتحديات— المحور الأول: اقتصاد المعرفة

مداخلة بعنوان: دراسة واقع وآفاق اقتصاد الم

دراسة واقع وآفاق اقتصاد المعرفة في الجزائر

د/ فكارشة سفيان

د/ساطور رشید

أ/ناصري مروة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مـدخــل

تعتبر الثورة المعرفية التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي دافعا قويا نحو مقاربة موضوع التطور المعرفي، والتنبه الى ادواره الصانعة لكثير من مظاهر التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، التي تحقق الرفاه الإنساني.

فالتطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في السنوات الأخيرة أحدث تحولا جوهريا في جميع أنماط الحياة، هذا التطور وضع جميع بلدان العالم امام تحديات كبيرة لاستيفاء متطلبات البناء والتحكم في المعرفة وضبط مكوناتها، فمعيار المعرفة اليوم يعد معيار أساسي في الفصل بين الرقي والتخلف، ومؤشر من المؤشرات التي تعبر عن قدرات الدول، مما أدى الى ظهور نوع جديد من الاقتصاديات يسمى ب « اقتصاد المعرفة» ، حيث اصبح هذا الأخير يحتل الصدارة في اهتمامات المقررين، وأصبحت تبذل جهودا علمية معتبرة من اجل احتلال حصة من هذه السوق الجديدة التي تتفوق فيها الدول المتقدمة بسبب ريادتها في مجال تقنية المعلومات.

وضمن هذا الإطار تحتاج الجزائر اليوم إلى رصد امكاناتها وقدراتها على الاستجابة لمتطلبات بناء اقتصاد معرفي والمتمثلة أساسا في تحسين مؤشرات التعليم، البحث والتطوير وكذا البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، كل هذا من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، وكذا التغلب على مواطن الخلل والقصور والمعوقات التي تقف دون امكانية الوصول إلى المستوى المطلوب.

الإشكالية:

وفق الطرح السابق سنحاول من خلال هذه البحثية دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر والتعرف على الإنجازات التي استطاعت تحقيقها في السنوات الأخيرة من خلال الاجابة على السؤال الآتي:

ما مدى نجاح الجزائر في تبني اقتصاد المعرفة وماهي اهم المعوقات التي واجهتها في ذلك؟

هيكل البحث:

وإجابة على كل ما تم طرحه سابقا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي :

١/ القسم الأول ويتضمن المفاهيم الأساسية الخاصة باقتصاد المعرفة ، وكذا التطرق الى اهم العناصر والمتطلبات الداعمة له.

٢/ القسم الثاني يقدم لمحة عن واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر والتعرف على الإنجازات
التي استطاعت الدولة تحقيقها في السنوات الاخيرة.

٣/ القسم الثالث حاولنا التطرق الى اهم التحديات التي تقف امام الجزائر لتتحول من اقتصاد ربعيالى اقتصاد مبني أساسا على المعرفة.

نتائج البحث

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج ، والتي يمكن إجازها في النقاط التالية : النتيجة الأولى (تخص الجانب النظري): أبرزت هذه الورقة أن قوة اقتصاد الدول تقاس بكمية انتاج المعرفة ونشرها وتخزينها حيث أصبحت موردا استراتيجيا في الاقتصاد ومصدرا من مصادر الثروة. النتيجة الثانية (تخص واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر): يمكن القول بأن الجزائر تعمل جاهدة على وضع برامج وخطط من أجل تشجيع العمل في مجالات المعرفة، وكذا تحسين مؤشراتها فيما يتعلق بكل من التعليم، البحث والتطوير وتطبيقات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، بالإضافة إلى تطوير البني التحتية ، وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية للنهوض بهذا القطاع.

تفصيل حول هذه النتيجة:

١-الاقتصاد الرقمي والحوكمة الالكترونية: يتوقف تقييم تطور الاقتصاد الرقمي لأي بلد من خلال العلاقة التي تربط البلد بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وذلك من خلال مؤشر نمو الحوكمة الالكترونية EGDI، وفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة١٣٢ عالميا من بين ١٩٤ بلد شملها الإحصاء بقيمة ٦ • ٣١ • ١ حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ٢ • ١ • ٢ حول الحوكمة في العالم، وبالتي تكون قد تراجعت ب اربع مراتب منذ ٢٠١٢ وهي دلالة مبدئية على أن كل الجهود المبذولة في هذا السياق هي دون المطلوب.

تابع لنتائج البحث:

٢-تكنولوجيا المعلومات والاتصال: كشف التقرير العالمي السنوي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015 تحت عنوان" التقرير الشامل حول تكنولوجيا العلام والاتصال لتحقيق النمو الشامل لسنة ٢٠١٥ حيث كشف التقرير أن الجزائر احتلت المرتبة 112هذا ما يؤكد أن هذه الدول لا تزال متأخرة كثيرا في مجال الاستفادة بشكل كامل من تقنيات المعلومات والاتصالات، ما يوضح حجم التحديات التي تواجهها الدولة في هذه المجال، وقد أشارت البيانات الناتجة عن هذا التقرير أن الفجوة ما بين أداء الاقتصاديات الافضل والاسوأ آخذة في الاتساع، حيث شهد أفضل 10 بالمائة من الدول في سلم التصنيف تحسن بلغ ضعف ما حققته سنة 2012 وذلك مقارنة بأدبى 10 بالمائة من الدول في سلم التصنيف 21 ، لكن الجزائر استطاعت التميز من خلال القفزة النوعية التي أحدثتها في هذا القطاع في ظرف سنة واحدة أعلنت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال عن تقدم الجزائر بتسعة مراتب في تصنيف التحاد الدولي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال UIT لسنة 2016 وذلك حسب مؤشر التنمية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال IDI، الذي نشر يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2016 ، حيث ارتقت الجزائر بذلك إلى المركز 103 بعد أن كانت تحتل المرتبة 112 سنة 2015 ، وفي هذا الصدد أشار التحاد الدولي للاتصالات وهو هيئة دولية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن الجزائر تعد في معيار مجتمع المعلومات" ثالث دولة ديناميكية "في العالم تحقق" نموا مهما "في تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال بمؤشر تنمية انتقل من 3.74 في 2015 إلى 4.40 عام ٢٠١٦ وبذلك تكون الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في مجال تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الرامية إلى تكثيف وتنويع تكنولوجيات وكذا تأمين البني التحتية ذات التدفق العالي والعالي جدا، قد بدأت تعطى ثمارها فما يخص تقليص الفجوة الرقمية، والتي تبقى ضعيفة ومعتبرة بالمقارنة مع المستوى الممتاز الذي وصلت إليه الدول الرائدة في هذا المجال، وتبقى هذه النتائج قابلة للتحسين وتستدعى جهودا من اجل تحقيق تطورات أخرى. -الانترنت: يعتبر استخدام الانترنت من أحد أهم المؤشرات على امكانية التوصل إلى المعرفة في عصر الاتصال، وقد عرفت مؤشرا استخدام الانترنت في الجزائر تطورا في الآونة الاخيرة خاصة مع ظهور الادارة الالكترونية ومحاولة تسهيل حياة المواطن ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، حيث يقدر عدد الاشتراكات المتوفرة على الانترنت سنة 2015 ب 90 38 ، هذا بالإضافة إلى تضاعف عدد المشتركين في الانترنت بأربع مرات خلال سنة واحدة ليقارب 10 مليونا سنة 2014 أي بنسبة اشتراك تقدر ب% 84 بالإضافة إلى التطور في تزويد الشركات سواء العمومية أو الخاصة بالأنترنت وكذا الجامعات والمعاهد مراكز البحث، وذلك في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة تمكن من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن ما يساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد.

الجدول رقم ١٠: يبين تطور قطاع المعلومات من ١٩٩٤ الى ٢٠١٤

دخول الجزائر تقنية4G	2014
دخول الجزائر تقنية 3G	2013
وصول عدد المواقع الى ٢٠٠٠ موقع	2003
بداية استعمال ADSL في شهر نوفمبر بمساهمة L'EPAD و ALG Telecom	
عدد مستعملي الإنترنت في العالم	
وصول عدد مستعملي الأنترنت الى ٠٠ ألف مستعمل و هو ما يمثل نسبة اكبر بقليل من ١ في الالف من	
تسجيل اشتراك ٠٠٠ ٣٥٠ شخص و 800هيئة منها في القطاع الجامعي	1999
منح ۱۳ رخصة استغلال لتوزيع الخدمات	
احداث ٣٠ نقطة وصول جديدة موزعة عبر التراب الوطني	
احداث خط اخر ب سرعة ٢٥٦ ألف حرف ثنائي/ثا يمر عبر العاصمة الفرنسية باريس	1997
	1007
سرعة الخط ضعيفة جدا لا تتعدي ٠ ٩٦٠ حرف ثنائي/ثا	
الانطلاق الفعلي للارتباط بالشبكة العنكبوتية كان في شهر مارس عن طريق إيطاليا	1994

<u>3-البنية التحتية:</u> يقاس مدى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا العلام والاتصال، بمدى توفر شبكة هاتفية واسعة وخدمات جيدة للأنترنت وكذا بمستوى الاستثمار في هذا القطاع، وتتمثل أهم الارقام التي حققتها الجزائر في هذه المجال في السنوات الاخيرة في:

- الاتصالات الهاتفية: سجل عدد المشتركين سنة ٢٠١٥ في شبكة الهاتف الثابت نحو 3.192 مليون حيث يتجه تطوره نحو الاستقرار، وهي ظاهرة تمت ملاحظتها في العالم بأسره تقريبا بحيث يعرف عدد مشتركي الهاتف الثابت انخفاضا من سنة إلى أخرى، ففي الجزائر نلاحظ أن 08 أشخاص من أصل 100 يستفيدون من خدمات الهاتف الثابت، ويرجع السبب في ذلك لتوجه المواطنين نحو تكنولوجيا الهاتف النقال، هذه الخيرة التي أصبحت تلبي بشكل افضل متطلبات السوق، خاصة بفتح السوق للمنافسة التي تعرف وجود ثلاث متعاملين في السوق الجزائرية، حيث شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بالهاتف النقال 1409 عام 1014 ما يفسر ارتفاع عدد المشتركين إلى 38 مليون مشترك في نفس السنة بنمو 9,7 % خاصة مع انطلاق تقنية الجيل الثالث. -الأقمار الصناعية: تم في جانفي 2002 إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية، أين تم إطلاق القمر ، ALSAT3 ووضعه في مساره ومع نهاية 2008 ثم إطلاق ALSAT2 و بعدها ALSAT3وهو ما يعتبر مساهمة وطنية هامة في حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير، وفي إطار تفعيل برنامج الفضاء الوطني لأفاق 2020 والذي أطلقته الحكومة في سنة 2006 الذي يهدف إلى تقوية قدرات الجزائر بما يتعلق برصد خدمة الارض لخدمة التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية، وتم مؤخرا في سبتمبر2016 إطلاق ثلاث أقمار صناعية من المركز الفضائي" سايتش دهاون "بالهند، حيث ذكرت الوكالة الفضائية الوطنية أن القمار هي: Alsat-1N ، Alsat-2B ، Alsat-1Bحيث ستنضم هذه القمار إلى المنظومة الدولية من أجل رصد الكوارث، باعتبار هذه الخطوة قفزة نوعية للجزائر في ميدان الفضاء والتحكم التكنولوجي، واعتبارها كأداة للمساعدة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

البحث والتطوير العلمي: يضم مجموعة من المؤشرات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدد الباحثين: بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 700 باحث لكل مليون نسمة سنة2012 ، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة هو١٠٦٣.

ونظراً لهذا النقص نجد أن الجزائر مازالت تعمل جاهدة من أجل الرفع من هذه النسبة في المستقبل حيث أعلن المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن عدد الباحثين في الجزائر سيقارب 80 ألف في آفاق ٢٠٢٠.

- براءات الاختراع: يعتبر عدد براءات الاختراع في الجزائر ضعيف جدا حيث يقدر عدد طلبات براءة الاختراع لسنتي ٢٠١٠ إلى 2014 ب 806، و 818طلبا على التوالي، حسب احصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث. التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده على الربع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.

- النتيجة الثالثة: (تخص معوقات بناء اقتصاد المعرفة بالجزائر): انطلاقا من تحليل الواقع المعلوماتي للجزائري يمكن القول ان هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر و لا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع معرفي ومن بين هذه التحديات أو المعوقات نذكر ما يلي:
- -الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد.
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الاتكالي على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنيت خاصة ما يتعلق بالتكنلوجيا اللاسلكية والاقمار الصناعية والهواتف النقالة.
- تهميش الاطارات والكفاءات البشرية وما نتج عنه من جرة الدمغة إلى البلدان الاجنبية، الامر الذي يعتبر بمثابة خسارة كبيرة للجزائر كان من الممكن الاعتماد عليها بشكل كبير في التنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة.

الخاتمة

على الرغم من كل هذه الجهود والتطور الحاصل في تطوير المتطلبات السياسية لتبني اقتصاد المعرفة والمتمثلة أساسا في كافة التسهيلات والبرامج الموضوعة من أجل تحسين المنظومة التعليمية وتحسين مخرجاتها من الطلبة والباحثين، وكذا تشجيع البحث والتطوير وتوفير مراكز البحث والمخابر التي تساعد على تحسين مستوى ونوعية البحث العلمي، بالإضافة إلى تطوير البني التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالعمل على توسيع شبكة الانترنت وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية للنهوض بهذا القطاع، إلا أن هذه الجهود تبقى ضعيفا بالنظر إلى النتائج المحققة والتي مازالت دون المستوى المطلوب إذا ما تحت مقارنته بالمؤشرات العالمية للدول الرائدة في هذا المجال، أو حتى مقارنة مع الدول المجاورة والتي يبقى تطورها في مجال تكنولوجيا العلام والاتصال والتعليم متقدما على الجزائر.

أهم التوصيات

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال تكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، وذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من اجل تكوين إطارات جزائرية من خبرات اجنبية.
- تعميم استخدام الانترنت بالجزائر في كافة المجلات والقطاعات في إطار تطبيق السياسة الوطنية الالكترونية، مع ضرورة توسيع شبكاتها وإصلاح وتحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة وتخفيض أسعارها لتكونا في متناولا الجميع، باعتبار مؤشر الانترنت وتكنولوجيا الاتصال من المتطلبات الاولى للاندماج في اقتصاد المعرفة.
- التركيز أكثر على مراكز البحث العلمي من أجل تحسين مستوى البحث وتفادي هجرة الدمغة، حيث
- لابد من توفير كافة الظروف التي تساعد هذه الاخيرة على تفجير طاقاتها محليا بدلا من اللجوء إلى استيراد ما أنجزته الكفاءات الجزائرية من الخارج.

